# الحديث الشّاذ بين التّأصيل والتّطبيق- دراسة تحليليّة استقرائيّة مقارنة في المنهج النّقدي عند قدماء المحدّثين ومعاصريهم

د. طه بن عبد العزيز الأطرش

سلم البحث في ١٤٤٧/١/٢٢هـ اعتمد للنشر في ١٤٤٧/٢/٥هـ

**ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث مصطلح "الحديث الشّاذ" في علوم الحديث، متتبّعاً نشأته وتطوّره الاصطلاحيّ بدءاً من الإمام الشّافعي ووصولاً إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى. يستعرض البحث أقسام الشّذوذ (في السّند والمتن)، ويُفصّل الفروقات الدّقيقة بين الحديث الشّاذ والمنكر وزيادة الثّقة المقبولة، مقدّماً أمثلة توضيحيّة لكلّ منها. كما يوضّح المنهج الدّقيق الذي اتّبعه الأئمّة النقّاد في كشف الشّذوذ، مع الإشارة إلى أسباب وقوعه من الرّواة الثّقات، وأهميّة كتب العلل في هذا المجال. كذلك يبرز البحث الآثار البالغة المترتّبة على معرفة الحديث الشّاذ في الفقه والعقيدة وصيانة السّنّة. ويختتم بمقارنة بين منهج المحدّثين القدامى والمعاصرين في التّعامل مع الشّذوذ، مؤكّداً على أصالة المنهج وأهميّته المتجدّدة في العصر الحديث لحماية السنّة النبويّة والرّد على الشّبهات.

**Abstract:**

This research delves into the concept of "Shadh Hadith " (Anomalous Hadith) within the science of Hadith studies. It traces the origin and evolution of its terminological definition, starting from Imam Al-Shafi'i and extending to Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani. The study examines the categories of anomaly (in the chain of narration and the text), detailing the subtle differences between the anomalous Hadith, the rejected Hadith (Munkar), and accepted additions by reliable narrators, providing illustrative examples for each. It also clarifies the precise methodology followed by critical Imams in identifying anomalous Hadith, highlighting the reasons why reliable narrators might commit such errors, and the crucial role of "Ilal" (defect) books in this field. The research underscores the profound implications of recognizing anomalous Hadith in Islamic jurisprudence (Fiqh), creed (Aqidah), and the preservation of the Sunnah. It concludes by comparing the approaches of early and contemporary Hadith scholars in dealing with anomalies, emphasizing the authenticity of the methodology and its renewed importance in the modern era for protecting the Prophetic Sunnah and addressing misconceptions.

**المقدمة:**

يُعدّ علم الحديث الشّريف من أجلّ العلوم وأعظمها قدراً، فهو الصّيانة العمليّة لطرق الوصول إلى كلام النبيّ صلى الله عليه وسلم وسنّته المطّهرة التي هي المصدر

الثّاني للتّشريع الإسلاميّ. ولضمان نقاء هذا المصدر وعصمته، بذل أئمّة الحديث جهوداً جبّارة في تمحيص الرّوايات، ووضعوا قواعد وضوابط دقيقة لتمييز الصّحيح من السّقيم، والمقبول من المردود. ومن أهمّ هذه القواعد وأكثرها دقّة وتعقيداً، علم العلل الذي يُعنى بكشف الأخطاء الخفيّة في الأحاديث، رغم ظهورها سليمة عند الوهلة الأولى.

ويأتي الحديث الشّاذ كأحد أبرز مصطلحات هذا العلم الدّقيق، لما له من أثر بالغ في قبول الحديث أو ردّه، وبالتّالي في بناء الأحكام الفقهيّة والعقديّة. فالشّذوذ ليس مجرد خطأ بسيط، بل هو مخالفة يقع فيها الرّاوي الثّقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً، ممّا يستدعي تدقيقاً وتمحيصاً عميقين.

يهدف هذا البحث إلى دراسة شاملة لمفهوم الحديث الشّاذ، حيث تناول نشأته التّاريخيّة وتفاصيله الاصطلاحيّة، كما بحث في أسباب ردّ الحديث الشّاذ وآثاره على الفقه والعقيدة، مع تقديم أمثلة تطبيقية لمنهج كبار الأئمّة في التّعامل معه، بالإضافة إلى ذلك، سعى البحث إلى استكشاف مدى استمراريّة المنهج النّقدي القديم في كشف الشّذوذ في ظلّ تطوّر البحث العلميّ وظهور آليّات حديثة. ومن ثم المقارنة بين منهج العلماء القدامى والمعاصرين في التّعامل مع الحديث الشّاذ، و إذا ما كانت هناك تغييرات جوهريّة في آليات التّطبيق أو المفهوم، مدعّمًا ذلك بأمثلة عمليّة من كلا الحقبتين.

**المنهج المتّبع في البحث:**

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي المقارن، حيث تمّ تحليل النّصوص المتعلّقة بتعريف الشّاذ وأقسامه ومناهج المحدّثين في التّعامل معه، ثم استقراء الأمثلة التطبيقيّة من كتب العلل والسنّة لشرح المفاهيم وتوضيحها. كما تمّت المقارنة بين منهج المحدّثين القدامى والمعاصرين في تطبيق قواعد هذا العلم، مع إبراز أوجه الاتّفاق والاختلاف، ودور الأدوات الحديثة في تسهيل مهمّة الباحثين المعاصرين.

**الدّراسات السّابقة وما يميّز هذا البحث:**

لقد حظي مصطلح "الحديث الشاذ" باهتمام كبير من العلماء قديماً وحديثاً، ولهذا، توجد دراسات سابقة تناولت هذا المصطلح من جوانب مختلفة، من أهمّها:

- كتاب: "منهج النّقد في علوم الحديث" للدّكتور نور الدّين عتر، (الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، عدد صفحات الكتاب ٥٣٩.)، يعدّ هذا الكتاب من المراجع الهامّة

في منهج المحدّثين النّقدي، وقد خصّص فصولاً للعلل والشّذوذ، شارحاً منهج الأئمّة ومقدمًا أمثلة.

وإذا كانت دراسة الدكتور عتر تركّز على الجانب التأصيلي والمنهج العام، فإنّ بحثنا قد يتميّز بتركيزه الأخصّ على مصطلح الشّذوذ وحده، مع توسّع في الأمثلة التطبيقيّة والمقارنة التفصيليّة بين مدارس النّقد القديمة والمعاصرة في كشفه، بما في ذلك مناقشة أثر التّقنيات الحديثة.

في عمومه يتميّز هذا البحث عن غيره بالجمع بين التّأصيل النّظري للمصطلح، والتّطبيق العملي له من خلال أمثلة متنوّعة من أقوال المحدّثين القدامى والمعاصرين، كما يعنى بالمقارنة بين منهجي القدماء والمعاصرين مع التّركيز على أثر المعارف المعاصرة في تطبيق المنهج القديم، وذلك بهدف تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للحديث الشّاذ، تسهم في تعزيز فهم هذا العلم الدّقيق وأهميّته في السّياق الحديث.

**خطّة البحث**

تمّ تقسيم البحث إلى المطالب التّالية:

- المطلب الأوّل: نشأة المصطلح وتطوّره:
  - عدم ظهور مصطلح "الشاذ" كحد اصطلاحي دقيق في عصر الرّواية الأوّل.
  - الإمام الشّافعي (١٥٠-٢٠٤ هـ) بداية المسار: أوّل من صاغ تعريفاً واضحاً للحديث الشّاذ.
  - التطوّر اللاّحق وتعريف ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢ هـ).
  - الخلاصة الاصطلاحيّة.
- المطلب الثّاني: أقسام الشّذوذ:
  - الشّذوذ في السّند (مع مثال توضيحي).
  - الشّذوذ في المتن (مع مثال توضيحي).
- المطلب الثّالث: الفرق بين الشّاذ والمنكر والزّيادة المقبولة:
  - الشّاذ والمنكر (مع مثال للمنكر ومقارنة).
  - الشّاذ وزيادة الثّقة المقبولة (مع مثال لزيادة الثّقة المقبولة).
  - القاعدة في قبول زيادة الثّقة.
- المطلب الرّابع: منهج الأئمّة النقّاد في التّعامل مع الشّاذ:
  - البحث عن الطّرق والرّوايات.
  - الموازنة والتّرجيح.
  - الحكم بالعلّة وأهميّة كتب العلل.

o أسباب وقوع الشّذوذ من الثّقة.
● المطلب الخامس: الآثار المترتّبة على معرفة الشّاذ:
o أثر معرفة الشّاذ في الفقه والعقيدة، ومعرفة السنّة الصّحيحة والحكم على الرّواة.
o مثالٌ لأثر الشّذوذ في الحكم الفقهيّ.
o أهميّة كتب العلل.
● المطلب السّادس: الحديث الشّاذ بين قدماء المحدّثين ومعاصريهم:
o منهج القدماء (أئمّة العلل والحفّاظ): الخصائص وأمثلة إضافيّة للحديث الشّاذ سنداً ومتناً عندهم.
o منهج المعاصرين: الخصائص وأمثلة للأحاديث الشّاذة المنتقدة من قبل بعض العلماء المعاصرين.
o مقارنة بين القدماء والمعاصرين (نقاط التّلاقي والاختلاف).
o أهميّة علم العلل ومعرفة الحديث الشّاذ في العصر الحديث.

**نشأة المصطلح وتطوّره:**

لم يظهر مصطلح "الشّاذ" كحدٍّ اصطلاحيّ دقيق في عصر الرّواية الأوّل، وإنّما كان يشار إليه بمعنى المخالفة أو التفرّد. لكن مع اتّساع الرّواية وتنوّعها، برزت الحاجة إلى ضبط المصطلحات وتحديدها بدقّة.

**الإمام الشّافعي رحمه الله تعالى (١٥٠-٢٠٤ هـ) بداية المسار:**

يُعدّ الإمام الشّافعي أوّل من صاغ تعريفاً واضحاً للحديث الشّاذ: قال الحاكم النّيسابوري(ت٤٠٥هـ): " سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمُتَكَلِّمَ الْأَشْقَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى يَقُولُ: قَالَ لِيَ الشَّافِعِيُّ: " لَيْسَ الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ مَا لَا يَرْوِيهِ غَيْرُهُ، هَذَا لَيْسَ بِشَاذٍّ، إِنَّمَا الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ فِيهِ النَّاسَ، هَذَا الشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ""[١]

- تحليل قول الشّافعي: "أن يروي الثّقة ما لا يرويه غيره": هذا الجزء ينفي أن يكون مجرّد التفرّد (أي رواية الثّقة لحديث لا يرويه أحد غيره) سبباً للشّذوذ بحدّ ذاته. فالشّافعي يقبل تفرّد الثّقة إذا لم يكن فيه ما ينكره، وهذا ما يعرف بزيادة الثّقة المقبولة إذا لم تخالف.

"يخالف ما روى النّاس": هذا هو جوهر الشّذوذ عند الشّافعي. والمقصود بـ"النّاس"

---

[١] الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النّيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ت السيد معظم حسين، دار الكتب العلميّة بيروت،ط٢، ١٩٧٧م،ص١١٩. كذلك ينظر: ابن رجب الحنبلي في كتابه "شرح علل حديث الترمذي" ٥٨٢/٢، أيضا ابن الصّلاح في مقدّمته: ص٢٣٧.

هنا ليس عامة الرّواة، بل الثّقات الأثبات، أو الأكثر عدداً والأضبط حفظاً. فالعبرة ليست بمجرّد المخالفة، بل بمخالفة الأوثق أو الأكثر أو كليهما.

يعتبر تعريف الشّافعي هو الأساس الذي بنيت عليه تعريفات المحدّثين اللّاحقين، ويعكس فهمه العميق لموازين التّرجيح في الرّواية.

**O**التّطوّر اللاّحق وتعريف ابن حجر رحمه الله (٧٧٣-٨٥٢ هـ):

تبع الشّافعيّ في هذا التّعريف جمهور المحدّثين من بعده، وقد أضافوا بعض الإيضاحات والتّحسينات اللّفظيّة.

ويعتبر تعريف الحافظ ابن حجر العسقلانيّ في "نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر" هو الأشمل والأكثر اعتماداً عند المتأخّرين، حيث قال: "فإن خولف بأرجح منه، فالرّاجح: المحفوظ، ومقابله: الشّاذ"[١].

- تحليل قول ابن حجر:

"خُولف بأرجح منه": هذا يدلّ على أنّ الشّذوذ لا يتحقّق إلّا بوجود مخالفة، وأنَّ هذه المخالفة يجب أن تكون لراوٍ أو رواية أرجح (أوثق، أضبط، أكثر عدداً).

الراجح المحفوظ": يطلق على الرّواية التي لها الأرجحيّة والتّرجيح اسم المحفوظ.

ومقابله: الشاذ": يُعدّ الحديث الشّاذ هو الطّرف المقابل للمحفوظ، أي الرّواية التي خالفت الأرجح.

الخلاصة الاصطلاحيّة: الحديث الشّاذ هو: ما رواه الثّقة أو الصّدوق (المقبول) وخالف فيه من هو أرجح منه، سواء كان الأرجح أوثق أو أكثر عدداً.

**أقسـام الشّـذوذ:**

ينقسم الشّذوذ بحسب موضع المخالفة أو طبيعتها إلى:

**O الشّذوذ في السّند:**

وهو "ما رواه الثقة مُخَالفًا لمن هو أَوثَقُ منه، أو مُخَالفًا لجماعةٍ من الثِّقَات"[٢]، أو يزيد في السّند أو ينقص منه[٣].

---

[١] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ٢٠٠٠م، ص٧١.

[٢] الدّاودي، يوسف بن جودة يس، **شرح المنظومة البيقونيّة**، دار الأندلس للطّباعة، مصر، (مستل من حولية كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية العدد الرابع والثلاثون لعام ١٤٣٦هـ /٢٠١٥م).

[٣] قلت: وهو مقتضى تفصيل الإمام السّيوطي المشفوع بالأمثلة، ينظر لذلك: تدريب الرّاوي، ٢٧٠/١، كذلك نفس المصدر: ٢٨٥/١.

- مثال توضيحيّ:

"مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضيَ اللهُ عنهُ: " أَنَّ رَجُلًا تُوُفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلَّا مَوْلًى هُوَ أَعْتَقَهُ " الْحَدِيثَ.

وَتَابَعَ ابْنَ عُيَيْنَةَ عَلَى وَصْلِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَهُمْ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضيَ اللهُ عنهُ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: الْمَحْفُوظُ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ"[1]

الوجه الشّاذ: رواية حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ التي لم تصله إلى ابن عبّاس.

وجه الشذوذ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ثقة، لكنّه خالف جماعة من الثّقات الأثبات الذين رووا الحديث موصولا إلى ابن عباس. فترجيح رواية الجماعة هو المعتمد.

الحكم: رواية حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ شاذّة، والمحفوظ هو الوقف على ابن عباس رَضيَ اللهُ عنهُ.

**Oالشّذوذ في المتن:**

"مَا رَوَاهُ الْمَقْبُولُ مُخَالِفًا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ"[2](في اللفظ أو المعنى).

- مثال توضيحي:

مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضيَ اللهُ عنهُ مَرْفُوعًا: ﴿ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِهِ﴾[3]

قال الشّيخ شعيب الأرنؤوط رحمه الله تعالى: [ صحيح من فعل النّبيّ ﷺ لا من قوله، عبد الواحد وهو ابن زياد العبدي قال الذّهبي في "الميزان": احتجَّا به في "الصّحيحين"، وتجنّبا تلك المناكير التي نقمت عليه، وساق له هذا الحديث في منكراته.

وقال البيهقي: فعله صلَّى الله عليه وسلم هو المحفوظ لموافقته سائر الرّوايات عن عائشة رَضيَ اللهُ عنهَا وابن عباس رَضيَ اللهُ عنهُ. قلنا: وقد خالف عبد الواحد اثنان ثقتان: سهيل ابن أبي صالح ومحمد بن إبراهيم التيمي كما سيأتي.

---

[1] السّيوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدّين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ت أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، ١/٢٧٠، ٢٧١.

[2] السّيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ١/٢٧١.

[3] أبو داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السّجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق شعيب الأرنؤوط و محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية،ط١، ٢٠٠٩م، ٢/٤٤٣/ح١٢٦١.

وأخرجه التّرمذي (٤٢٢) من طريق عبد الواحد بن زياد، بهذا الإسناد، واقتصر على المرفوع منه. وقال: حسن صحيح غريب. وهو في "مسند أحمد" (٩٣٦٨) و"صحيح ابن حبان" (٢٤٦٨) من طريق عبد الواحد.

وأخرجه ابن ماجه (١١٩٩)، والنسائي في "الكبرى" (١٤٦٠) من طريقين عن سهيل بن أبي صالح، والبيهقي ٤٥/٣ من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، كلاهما عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضيَ اللهُ عنهُ قال: كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلم إذا صلَّى ركعتي الفجر اضطجع.

ويشهد لفعله صلَّى الله عليه وسلم حديث عائشة رَضيَ اللهُ عنهَا التّالي وهو في "الصّحيحين"][1]

الوجه الشّاذ: نسبة فعل النّبيّ ﷺ إلى قوله.

وجه الشّذوذ: مخالفة عدد كثير من الثّقات.

الحكم: روايةُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ شاذّة والمحفوظ رواية أقرانه.

**الفرق بين الشّاذ والمنكر والزّيادة المقبولة:**

للتّفريق الدّقيق بين الشّاذ وغيره من المصطلحات المردودة أو المقبولة، نجد:

**Oالشّاذ والمنكر:**

هذا التّفريق مهمّ جدّاً، وقد أوضحه الحافظ ابن حجر بقوله: "فإن خولف بأرجح منه فالرّاجح المحفوظ ومقابله الشّاذ، وإن خولف بأدنى منه فالرّاجح المعروف ومقابله المنكر"[2].

مثال للمنكر: ما رواه النّسائي وابن ماجه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضيَ اللهُ عنهَا مرفوعاً: ﴿ كلوا البلح بالتّمر فإنّ الشيطان يغضب ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق﴾. أبو زكير ضعيف جداً، وقد خالف به الثّقات الذين رووا عن هشام بن عروة أحاديث أخرى. فروايته هذه تعدّ منكراً.[3]

**سبب النّكارة:** قال النّسائي: "هذا حديث منكر، تفرّد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنّه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده"[4]

---

[1] نفس المصدر، الهامش: ج٢/ ص٤٤٤، ٤٤٥.

[2] ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**،ص٧١، ٧٢.

[3] الذّهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، ت علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان،ط١، ١٩٦٣م، ٤٠٥/٤.

[4] السّيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ٢٧٨/١.

| المقارنة / الميزة | الحديث الشّاذ | الحديث المنكر |
|---|---|---|
| صفة الرّاوي المخالف | ثقة أو صدوق (مقبول في الأصل) | ضعيف (ساء حفظه، أو كثرت أوهامه، أو فحش غلطه، أو ظهر فسقه) |
| طبيعة المخالفة | رواية الثّقة تخالف رواية الأوثق أو الأكثر | رواية الضّعيف تخالف رواية الثّقات |
| القوّة والضّعف | مردود، لكن ضعف راويه ليس أصلا فيه (بل في هذه الرّواية) | مردود، وأشدّ ضعفا من الشّاذ لأنّ الضّعف ملازم لراويه |
| المقابل (الرّاجح) | المحفوظ | المعروف |

**Oالشّاذ وزيادة الثّقة المقبولة:**

ليست كلّ زيادة من الثّقة تُعدّ شذوذاً، بل هناك زيادة الثّقة المقبولة. والفرق الدّقيق بينهما هو:

زيادة الثّقة المقبولة: هي الزّيادة التي يضيفها الثّقة في المتن أو السّند، لا تخالف ما رواه الثّقات الآخرون[1]، وتكون ذات فائدة شرعيّة أو تفصيل لا يعارض أصل الرّواية[2].

فمثلاً، قد يروي ثقة لفظة زائدة توضّح معنى أو تضيف حكماً لم يرد في رواية آخرين، دون أن تنقضها.

مثال ذلك: الحديث الذي رواه مسلم عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم﴿ ...وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً[3].﴾

تفرّد أبو مالك الأشجعي بزيادة لفظة "وتربتها" في هذا الحديث. فمعظم الرّوايات الأخرى للحديث تذكر: "وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً" دون ذكر "تربتها."

**- سبب قبول الزّيادة وعدم اعتبارها شاذّة:**

قُبلت هذه الزّيادة لأنّ أبا مالك الأشجعي ثقة، وهذه الزّيادة لا تُنافي أصل

---

[1] ينظر لذلك: نزهة النّظر لابن حجر، ص ٦٨.

[2] قلت: فصّل في ذلك السّيوطيّ في التّدريب، بما يعزّ وجوده في غيره، فذكر أقوال أهل العلم في مدى مشروعيّة اعتبار زيادة الثّقة وضوابط ذلك، فكان أن توصّلنا إلى هذا التّعريف من خلال ما جاء على ذكره في المسألة/ ينظر: السّيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، (النَّوْعُ السَّادِسَ عَشَرَ: مَعْرِفَةُ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ وَحُكْمُهَا، وَهُوَ فَنٌّ لَطِيفٌ تُسْتَحْسَنُ الْعِنَايَةُ بِهِ)، ٢٨٥/١.

[3] مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة،، باب جواز الصلاة في جميع الأرض إلا المقبرة والحمام،ح: ٥٢٢، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة،ط١.

الحديث، بل هي توضيح وتخصيص لكيفيّة الطّهور من الأرض (بالتّراب). وقد ورد ما يؤيّد هذه الزّيادة في أحاديث أخرى، ممّا يقوّيها ويجعلها مقبولة.[١]

هذا المثال يوضّح كيف أنّ زيادة الثّقة يمكن أن تكون مقبولة إذا لم تُخالف رواية من هو أوثق أو أكثر، وكانت في سياق يضيف معنى أو توضيحاً دون تعارض.

**الزّيادة الشّاذة:**

هي الزّيادة التي يضيفها الثّقة فتخالف ما رواه الأوثق أو الأكثر[٢].

**القاعدة:** قبول زيادة الثّقة منوط بعدم معارضتها لمن هو أوثق أو أكثر عدداً. فإن عارضت، فليست زيادة مقبولة بل هي شاذة أو منكرة إذا كان الرّاوي ضعيفاً.

**منهج الأئمّة النقّاد في التّعامل مع الشّاذ:**

لم يكن الحكم على الحديث بالشّذوذ أمراً سهلاً، بل كان يتطلّب إمامة في الحفظ، وتبحّراً في معرفة الرّواة وعلل الحديث، ودراسة معمّقة لمجموع طرقه.

**Oالبحث عن الطّرق والرّوايات:**

أوّل خطوة عند الأئمّة النقّاد (مثل يحيى القطّان، عبد الرحمن بن مهدي، أحمد بن حنبل، البخاري، مسلم، أبو حاتم، أبو زرعة، الدّارقطني) هي جمع طرق الحديث كلّها، فكثير من الأحاديث التي تبدو شاذّة من طريق واحد، يتبيّن أنّها ليست كذلك عند جمع الطّرق، وقد يتبيّن أنّ المخالفة يمكن توجيهها، أو أنّ هناك متابعات للرّاوي.

**Oالموازنة والتّرجيح:**

بعد جمع الطّرق، يقوم الإمام النّاقد بالموازنة بين الرّوايات. ينظر إلى:

عدد الرّواة: هل الرّواية المخالفة من فرد أو من جماعة؟ (رواية الجماعة ترجّح غالباً).

صفة الرّواة: من هو الأوثق؟ من هو الأضبط؟ هل الرّاوي الشّاذ معروف بالضّبط أو له أوهام؟

**الحفظ والضبط**: هل الرّاوي حافظ متقن، أم صدوق قد يهم؟

**مدّة الملازمة للشّيوخ**: هل الرّاوي لازم شيخه طويلاً فأتقن عنه، أم سمع منه قليلاً؟

**الموافقات والمتابعات:** هل توجد متابعة للرّواية الشّاذة من طريق آخر ولو بلفظ مختلف؟ فالمتابعة تقوّي الرّواية.

---

[١] السّيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ٢٨٧/١. كذلك ينظر: ابن الصلاح في "علوم الحديث"، النوع السادس عشر: معرفة زيادات الثقات وحكمها. كذلك ابن الصّلاح في مقدّمته فقد فصّل في المسألة ص ٨٥-٨٧.

[٢] ينظر: ابن الصّلاح، **مقدمة ابن الصّلاح في علوم الحديث**، ص ٨٦. ابن حجر العسقلاني، نزهة، ص٥٩. الدّاودي، شرح المنظومة البيقونيّة ، ص١٧.

o **الحكم بالعلّة:**

بعد الموازنة والتّرجيح، يصدر الإمام حكمه بالعلّة (الشذوذ، النّكارة، الوهم، إلخ). وهذا الحكم لا يعتمد على الظّاهر بل على خفاء العلّة.

إنّ كتب العلل مثل "العلل" للإمام أحمد بن حنبل، و"العلل الكبير" للترمذي، و"العلل" لابن أبي حاتم، و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدّارقطني، لهي خير دليل على هذا المنهج الدّقيق.

o **أسباب وقوع الشّذوذ من الثّقة**[1]:

قد يتساءل البعض: كيف يمكن للثّقة أن يقع في الشّذوذ؟

هناك عدّة أسباب محتملة:

- السّهو أو الغفلة المؤقّتة: حتّى الثّقات قد يعتريهم السّهو أو النّسيان في حديث معيّن، ممّا يؤدّي إلى مخالفة رواية الأثبت.
- اختلاط الرّوايات: قد يختلط على الراوي حديث بآخر، أو سند بسند، فينتج عن ذلك شذوذ.
- التّلقين: قد يلقّن الراوي حديثاً فيقبله، ثم يرويه على وجه الخطأ.
- عدم إتقان الرّاوي لشيخ معيّن: قد يكون الرّاوي ثقة في الجملة، لكنّه لم يضبط الرّواية عن شيخ معيّن، أو كان سماعه منه غير متقن.
- التّحديث من الحفظ بعد ذهاب الكتب: إذا كان الرّاوي قد فقد كتبه، واعتمد على حفظه في آخر حياته، فقد تقع منه أخطاء وشذوذ.
- تفاوت مراتب الثّقات: ليس كل الثّقات على مرتبة واحدة في الضّبط والحفظ. فثقة أقل ضبطاً قد يخالف ثقة أضبط منه.

**الآثار المترتّبة على معرفة الشّاذ:**

معرفة الحديث الشّاذ لها آثار بالغة الأهميّة في علوم الشّريعة:

- في الفقه: ردّ الحديث الشّاذ يعني عدم إثبات حكم شرعيّ به. فإذا بني حكم فقهيّ على حديث شاذّ، فإنّ هذا الحكم قد يكون غير صحيح.
- في العقيدة: الأحاديث التي تتناول مسائل العقيدة تحتاج إلى أعلى درجات الصّحّة والثّبوت. فإذا ثبت شـذوذ حديث يتعلّق بالعـقيدة, وجب ردّه وعدم اعتمـاده في بناء

---

[1] قلت: هذه الأسباب معلومة، معقولة بالضّرورة لكونها من العوارض البشريّة، ونتيجة استقرائيّة لكتب علل الحديث ومصطلحه. هذا وقد أورد بعض الباحثين جملة من هذه الأسباب بأمثلتها المنقولة من كتب العلل والمصطلح، وقد جاء على البعض منها الدّكتور ماهر ياسين الفحل في كتابه، **بحوث في المصطلح**، الاختلاف بسبب خطأ الراوي، (الكتاب مرقّم آليا، تمّ نشره بالمكتبة الشّاملة، ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ، ص ٨٧ وما بعدها).

التّصورات العقديّة.

• في معرفة السّنّة الصّحيحة: تسهم دراسة الشّاذّ في تنقية السّنّة النّبويّة من الرّوايات الواهية أو الخطأ، ممّا يحافظ على نقائها وعصمتها.

• في الحكم على الرّواة: تظهر دراسة الشّاذ مدى ضبط الرّاوي، فإذا تكرّر منه الشّذوذ في رواياته، فقد يؤثّر ذلك على مرتبته في الجرح والتّعديل.

**مثال لأثر الشّذوذ في الحكم الفقهيّ**: حديث ﴿لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأُمِّ الْقُرْآنِ/فَصَاعِدًا﴾

روى الإمام مسلم في صحيحه، قال: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللهُ عنهُ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ﴾

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللهُ عنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْتَرِئْ بِأُمِّ الْقُرْآنِ﴾

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ الرَّبِيعِ، الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ مِنْ بِئْرِهِمْ، أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللهُ عنهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأُمِّ الْقُرْآنِ﴾ وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَزَادَ فَصَاعِدًا"[1].

**وجه الشّذوذ:** زيادة لفظة "فصاعداً" شاذّة، انفرد بها مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فخالف بها جمهور من روى عن الزّهريّ بدونها.

**الحكم:** الزّيادة شاذّة.

**الأثر الفقهيّ**: هذه الزّيادة توهم وجوب قراءة شيء زائد على الفاتحة في الصّلاة، وهو ما لا يقول به الجمهور.

**O أهميّة كتب العلل:**

تعتبر كتب العلل المرجعيّة الأولى لتحديد الشذوذ وغيره من العلل الخفيّة،

---

[1] مسلم، **المسند الصحيح**، كتاب الصلاة،، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة،١/٢٩٥/ح ٣٩٤.

فهي ليست مجرد كتب لسرد الأحاديث، بل هي كتب لموازنات دقيقة بين الرّوايات، وتفسيرٍ لاختلافاتها، وتبيان لأوجه الصّواب والخطأ. ومن أبرز هذه الكتب:

- "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للإمام الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥ هـ): وهو من أوسع كتب العلل وأكثرها تفصيلاً، يذكر فيه الإمام الدارقطني اختلاف الطّرق والرّوايات، ثم يرجّح الرّواية المحفوظة ويكشف العلل. يعتبر هذا الكتاب مرجعاً أساسياً لكلّ من يريد التعمّق في علم العلل.
- "العلل" للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١ هـ): جمعه ابنه عبد الله، وهو من أقدم كتب العلل وأكثرها قيمة، يظهر فيه منهج الإمام أحمد في النّقد.
- "العلل" لابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠-٣٢٧ هـ): يعتبر هذا الكتاب خلاصة لمنهج والده أبي حاتم الرّازي وأبي زرعة في علم العلل، وهما من أئمّة هذا الفن.

**الحديث الشّاذ بين قدماء المحدّثين ومعاصريهم**[1]:

على الرّغم من أنّ المنهج الأساسيّ في كشف الشّذوذ يبقى ثابتًا (وهو مخالفة الثّقة لمن هو أرجح ضبطا أو عددا)، إلّا أنّ آليّات التّطبيق قد تختلف بين القدماء والمعاصرين.

**O منهج القدماء(أئمّة العلل والحفّاظ):**

**- الخصائص:**

- قوّة الحفظ وبداهة الاستحضار: كان المحدّثون القدماء، لا سيما أئمّة العلل (مثل يحيى القطّان، ابن مهدي، الإمام أحمد، البخاري، مسلم، أبو حاتم، أبو زرعة، الدارقطني)، يتميّزون بقدرة هائلة على حفظ الأسانيد والمتون واستحضارها، ومعرفة العلل الخفيّة بمجرد سماع الحديث. كانوا يعرفون الرّواة وطبقاتهم ومن اختلط ومن كان صدوقًا يخطئ، ومن هو أضبط عن شيخ معيّن.
- الرّواية الشفويّة والمشافهة: كان اعتمادهم الأكبر على الرواية والمشافهة ولقاء الشّيوخ، ممّا أتاح لهم معرفة القرائن الخفيّة التي قد لا تظهر في الكتب المدوّنة.

---

[1] قلت: تفاصيل هذه المقارنة نتيجة مجهود استقرائيّ مستقل لعدد من كتب العلل والمصطلح، هذا، وقد وقد حوت جملة من التّصانيف والكتب ذكر مناهج المتقدّمين وطرق تعاملهم مع الأسانيد والرّواية، منها: كتاب **"الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السّماع"** للقاضي عياض اليحصبي، تحقيق السيد أحمد صقر، ويتناول الكتاب أصول رواية الأحاديث، طرق السماع، وشروط الراوي، كذلك كتاب **علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة**، للدكتور صبحي الصالح،، وهو من أفضل المراجع المعاصرة الشاملة في علوم الحديث النبوي الشريف، يتناول تاريخ تدوين الحديث، نشأة المصطلحات الحديثية، وقواعد نقد الحديث.

● الذّوق النّقدي: امتلكوا ما يسمى بـ"الذّوق النقدي" أو "ملكة العلل"، وهي قدرة فطريّة مكتسبة بالخبرة والممارسة، تمكّنهم من "شمّ رائحة" العلّة في الحديث قبل تتبّع طرقه كلّها.

● الجمع والاستقراء: كانوا يجمعون طرق الحديث الواحد من مصادر شتّى، ويقارنون بين الرّوايات المختلفة للوصول إلى الرّواية المحفوظة وكشف الشّذوذ.

● الكتب التخصّصيّة: خلّفوا لنا كتبًا متخصّصة في العلل تكشف عن منهجهم العمليّ (مثل علل الدّارقطني، علل ابن أبي حاتم، العلل للإمام أحمد).

- أمثلة إضافيّة للحديث الشّاذ سندا ومتنا عند المتقدّمين وأثر ذلك على الأحكام الفقهيّة:

**المثال الأوّل**: ما أخرجه الدارقطني في سننه عن عائشة رضي الله عنها: ﴿أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السّفر ويتم، ويفطر ويصوم﴾[١]

قال الشّيخ نور الدّين عتر: "فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صحّح إسناده الدّارقطني. لكنّه شاذ سندا ومتنا: أمّا السّند فلأنّه خالف ما اتّفق عليه الثّقات عن عائشة أنّه من فعلها غير مرفوع.

وأمّا المتن فلأنّ الثّابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصّلاة في السّفر، لذلك قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (برقم ٣٤٠): "والمحفوظ من فعلها". أي رواية ذلك موقوفا عليها لا مرفوعا"[٢]

**المثال الثّاني**: ما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة رَضيَ اللهُ عنهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: ﴿إذا وقعت الفأرة في السّمن، فإن كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا فلا تقربوه ﴾[٣].

فهذا الحديث الوارد عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم في شأن الفأرة تقع في السّمن، والذي يفرّق بين السّمن الجامد والسّمن المائع، شاذ وغير محفوظ.

---

[١] ١٨٩/٢ وقال: "وهذا إسناد صحيح"

[٢] عتر، نور الدين عتر الحسني، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، دمشق، سورية، ط٣، ١٩٨١م، ص٤٢٨.

[٣] أبو داود، **سنن أبي داود**، كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السّمن، ٦٥٣/٥/ح٣٨٤٢. كذلك أخرجه: والنسائي (٢ / ١٩٢) وابن حبان (١٣٦٤) والبيهقي (٩ / ٣٥٣) وأحمد (٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ و ٢٦٥ و ٤٩٠) من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره. وفي رواية لأحمد عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

**- شذوذ السّند:**

الرّواية التي تفرّق بين السّمن الجامد والمائع جاءت من طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رَضيَ اللهُ عنهُ هذا الإسناد شاذ لمخالفته لروايات الثّقات الآخرين.

**الإسناد الصحيح للحديث:**

الرّواية الصّحيحة هي ما جاء عن الزّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رَضيَ اللهُ عنهُ عن ميمونة رضي الله عنها، ومفادها أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم سُئل عن الفأرة تقع في السّمن فقال صلى الله عليه وسلم: ﴿انزعوها وما حولها فاطرحوه﴾.

هذه الرّواية رواها جماعة من الثّقات الحفّاظ، منهم:

- مالك في "الموطأ." (٢٠/٩٧١/٢) عن ابن شهاب به.
- البخاري. من طريقه كذلك (٧٠/١ و ١٩/٤).
- النّسائي. (١٩٢/٢). عن مالك به.
- البيهقي. والبيهقي (٣٥٣/٩). عن مالك به.
- أحمد. (٣٣٥/٦). عن مالك به.

وغيرهم من طرق مختلفة...

وقد أشار كبار الأئمّة، مثل سفيان بن عيينة، إلى خطأ معمر في روايته عن الزّهري عن سعيد عن أبي هريرة رَضيَ اللهُ عنهُ، مؤكّدين أنّ الزهري لم يروِ هذا الحديث إلاّ عن عبيد الله عن ابن عباس رَضيَ اللهُ عنهُ عن ميمونة رَضيَ اللهُ عنها.

**- شذوذ المتن:**

الرّواية التي فيها التّفصيل: ﴿فإن كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا فلا تقربوه﴾ شاذّة في متنها، وذلك لمخالفتها للّفظ الثّابت عن جماعة من الرّواة.

**المتن الصّحيح للحديث** :

اللّفظ المحفوظ الذي رواه الجماعة عن الزّهري هو: ﴿انزعوها وما حولها فاطرحوه﴾، هذا اللّفظ مطلق لا يفرّق بين السّمن الجامد والمائع.

وقد جزم الإمامان البخاري والتّرمذي بخطأ معمر في زيادة التّفصيل في المتن، وصرحا بأنّ الصّحيح هو حديث الزّهريّ عن عبيد الله عن ابن عباس رَضيَ اللهُ عنهُ عن ميمونة رَضيَ اللهُ عنها باللّفظ المطلق. كما أنّ الزهري نفسه لم يفرّق في فتاواه بين الجامد والمائع، ممّا يؤكد أنّ التّفصيل المذكور في رواية معمر خطأ.

**الفقه المستفاد:**

الاستدلال بالرّواية الصّحيحة يفيد أنّ السّمن إذا وقعت فيه فأرة، سواء كان

جامدًا أو مائعًا، فإنّه تُنزع الفأرة وما حولها ويُطرح، والباقي يؤكل .هذا هو مذهب بعض الفقهاء كالإمام أحمد في إحدى الرّوايتين، وهو اختيار الإمام البخاري. أمّا التّفريق بين المائع والجامد فهو استدلال بالرّواية الشّاذة .[١]

**O منهج المعاصرين:**

**الخصائص:**

- الاعتماد على المدوّنات: يعتمد المعاصرون بشكل كبير على الكتب المطبوعة والمدوّنات الحديثيّة...، ممّا يسهّل عليهم جمع الطّرق، لكنّه قد يحجب عنهم بعض القرائن التي كانت تتوفّر للمشافهين.
- المنهج التحليلي الاستقرائي: يتبّعون منهجًا تحليليًا استقرائيًا يعتمد على الخطوات التي وضعها القدماء (جمع الطّرق، الموازنة، التّرجيح)، ولكن باستخدام أدوات بحث حديثة.
- الاستفادة من الدّراسات السّابقة: يستفيدون من تحقيقات وتخريجات العلماء السّابقين، ويقومون بالتّعقيب عليها أو تأكيدها.
- التّركيز على القواعد والأمثلة: يميل بعضهم إلى تبسيط القواعد وشرحها من خلال الأمثلة الموجودة في كتب العلل القديمة، مع محاولة تطبيقها على أحاديث أخرى.
- التخصّص في فنون الحديث: قد يتخصّص الباحث المعاصر في فن معيّن (مثل علل الحديث) ممّا يساعده على التعمّق.

- أمثلة للأحاديث الشّاذّة المنتقدة من قبل بعض العلماء المعاصرين (تطبيقًا لمنهج القدماء):

**المثال الأوّل:** عند الشيخ الألباني (١٩١٤-١٩٩٩ م): اشتهر الشّيخ الألباني بدقّته في علم العلل والتّخريج.

**من الأمثلة التي حكم فيها بالشّذوذ:**

حديث: ﴿ثلاثة يؤتون أجورهم مرتين: رجل كانت له أمة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها، ثم أعتقها فتزوجها ومملوك أعطى حق ربه عز وجل وحق مواليه، ورجل آمن بكتابه وبمحمد صلى الله عليه وسلم﴾:

قال الشّيخ الألباني رحمه الله تعالى: [أخرجه البخاري (١٥٤/١ و ١٠٩/٦) و "الأدب المفرد"(٣١) ومسلم(٩٣/١) والنسائي (٨٧/٢) والترمذي (٢٠٨/١ طبع بولاق)

---

[١] للتّوسّع في فقه الصّناعة الحديثيّة لهذا المرويّ، ينظر: **سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمّة**، للشّيخ محمد ناصر الدّين الألباني رحمه الله تعالى، الحديث ١٥٣٢، فقد أجاد وأفاد.

وصحّحه والدارمي(٢/١٥٤-١٥٥) والطيالسي رقم (٥٢٠) وسعيد بن منصور في "سننه"(٩١٣و٩١٤) وأحمد (٤/٤٠٢ و٤٠٥) والطبراني في "الصغير" (ص٢٢- هند) من طرق عن الشعبي عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعا به.

قال الشعبي: خذها بغير شيء ولو سرت فيها إلى (كرمان) لكان ذلك يسيرا. والسّياق لأحمد. وزاد مسلم وغيره في أوله عن صالح بن صالح الهمداني قال: "رأيت رجلا من أهل خراسان سأل الشعبي فقال: يا أبا عمرو! إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدنته؟ فقال الشعبي: حدثني أبو بردة ... الخ. وقد ورد بألفاظ أخرى كاملا ومختصرا فانظر(إذا أعتق الرجل), (أيما رجل كانت عنده), (للمملوك الذي يحسن), (من كانت له جارية) . ولبعضه شواهد فراجع (إذا أدى العبد), (من أسلم من أهل الكتاب).

**تنبيهان:**

**الأول:** في أكثر الروايات: "أمة" وهي رواية الشيخين وأحمد وغيرهم. وفي رواية للبخاري وغيره: "جارية". وفي أخرى له: "وليدة." قال الحافظ في "الفتح" (٩/١٠٣): "أي أمة وأصلها ما ولد من الإماء من ملك الرجل، ثم أطلق ذلك على كل أمة "

**والآخر:** وقع في "الأدب المفرد" للبخاري في سؤال الرجل للشعبي: "إنا نتحدث عندنا أن الرجل إذا أعتق أم ولده". وهذا خطأ عندي أو رواية بالمعنى بالنظر إلى ما تصير إليه الأمة فيما بعد، أقول هذا لأن هذه اللفظة تفرد بها المحاربي- واسمه عبد الرحمن بن محمد الكوفي- فإنه وإن كان ثقة من رجال الشيخين فقد تكلم فيه من قبل حفظه، فقال ابن سعد: ثقة كثير الغلط، وقال عثمان الدارمي وعبد الرحمن: ليس بذاك. وقال الساجي: صدوق يهم. وهو إلى ذلك قد خالفه ثقتان، هشيم وسفيان وهو ابن عيينة فقالا: "... إذا أعتق أمته". أخرجه سعيد بن منصور عنهما، وكذا مسلم إلا أنه لم يسق لفظ سفيان والدارمي عن هشيم وصرح هذا بالتحديث عند سعيد. فما اتفق عليه هذان الثقتان أولى بالاعتماد من رواية المحاربي مع ما فيه من الكلام المتقدم، فروايته شاذة، وكأن البخاري رحمه الله أشار إلى ذلك في "الصحيح"، فإنه لما ساق الحديث فيه في "كتاب العلم" لم يذكر فيه سؤال الرجل مطلقا مع أنه رواه فيه بإسناده ولفظه في" الأدب المفرد "، فكأنه فعل ذلك عمدا إشارة منه إلى شذوذ هذه اللفظة التي وقعت في روايته وهذا من دقيق علمه ونقده، والله أعلم][1]

---

[1] الألباني، أبو عبد الرّحمان محمد ناصر الدّين بن الحاج نوح، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض،ط١، ١٩٩٥م، ج٣/ص١٤٣/ح١١٥٣.

كما هو واضح، فإنّ الشّيخ الألباني رحمه الله حكم بالشّذوذ على لفظة "أمّ ولده"، فقد تفرّد بها المحاربي(عبد الرحمن بن محمد الكوفي)، وهو ثقة من رجال الشّيخين، إلّا أنّه متكلّم فيه من قبل حفظه، وقد خالفه ثقتان، هشيم وسفيان بن عيينة فقالا: "... إذا أعتق أمته "بدل "أم ولده". وما اتّفق عليه هذان الثقتان أولى بالاعتماد من رواية المحاربي مع ما فيه من كلام من قبل ضبطه، فروايته شاذّة، والظّاهر أنّ الشّيخ الألباني لم يسبقه أحد إلى الكشف عن هذه العلّة إلّا ما كان من تلميح من قبل البخاري -رحمه الله تعالى- على ما احتمل الشّيخ الألباني، حيث قال: "وكأنّ البخاري رحمه الله أشار إلى ذلك في "الصّحيح"، فإنّه لمّا ساق الحديث فيه في "كتاب العلم" لم يذكر فيه سؤال الرّجل مطلقا مع أنّه رواه فيه بإسناده ولفظه في "الأدب المفرد"، فكأنّه فعل ذلك عمدا إشارة منه إلى شذوذ هذه اللفظة التي وقعت في روايته، وهذا من دقيق علمه ونقده، والله أعلم" وهذا من أمانته رحمه الله (الشّيخ الألباني)، رغم أنّ الأمر محتمل، فضلا عن أنّ إشارة الإمام البخاريّ تعزّز ما ذهب إليه الشّيخ الألباني رحمهما الله تعالى.

**المثال الثّاني**: عند الشّيخ عبد العزيز الطريفي (١٩٧٦م): من العلماء المعاصرين الذين لهم باع في علم العلل. يركّز في أحكامه على قوّة الإسناد والمتابعات والشّواهد.

حديث: عبد الله بن عمرو رَضيَ اللهُ عنهُ، قال: ﴿رأيتُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلم يعقِدُ التسبيحَ بيمينه﴾.

قال الشّيخ الطّريفي: [ ولفظة "بيمينه" شاذّه، فقد أخرج الحديث الإمام أحمد وأبو داود والتّرمذي والنّسائي وابن ماجه والبخاري في الأدب المفرد، والبيهقي وابن حبّان وعبد الرزّاق وابن أبي شيبة والبزار وغيرهم من طريق عطاء بن السّائب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: ﴿ رأيت رسول الله ﷺ يعقد التّسبيح بيده﴾.

رواه عن عطاء بدون ذكر "اليمين" جماعة من الحفّاظ وغيرهم، منهم شعبة وسفيان ومحمد بن فضيل وحماد وابن علية وجرير وأبو يحيى التيمي والأعمش وأبو الأجلح وغيرهم...كلّهم لم يذكروا لفظة "اليمين".

وقد رواه عن الأعمش عثام بن علي واختلف عليه فيه، فرواه عنه جماعة منهم محمد بن عبد الأعلى وعبيد الله بن ميسرة وأحمد بن المقدام، وخالفهم محمد بن قدامة عند أبي داود والبيهقي وأورد قوله "بيمينه".

وهذه الزّيادة شاذّه لا يُثبت مثلها الحفّاظ][1].

---

[1] ينظر أرشيف "ملتقى أهل الحديث": **شذوذ لفظة (بيمينه) في حديث (يعقد التسبيح بيده) .. للشّيخ الطريفي** ص٢٠٨.p#٢٨٢/٣١٦٢١/https://al-maktaba.org/book

في هذا المثال انتهج الشّيخ الطّريفي مسالك القدامى في الكشف عن علّة الحديث، فأثبت شذوذ زيادة لفظة "بيمينه" على غرار من سبقه في الحكم عليها بالشّذوذ، بمعنى أنّه اتّبع ولم يقلّد، بدليل تفصيلاته وتفريعاته المذكورة في كلامه، ولئن كنّا قد ذكرنا مثالا سابقا للشّذوذ في متن الحديث هو من كشف الشّيخ الألباني، فقد رمنا هنا ذكر مثال يتّفق فيه المعاصرون مع القدامى (وهو الأغلب في الواقع)، فإنّ القصد من ذلك هو التّأكيد على أصالة منهج الكشف عن علّة الشّذوذ، وهو ما لم يحد عنه الشّيخان (الألباني والطّريفي) تبعا لمنهج القدامى، ولكن فرّقنا بأن ذكرنا سبق الشّيخ الألباني للكشف عن علّة تتمثّل في زيادة لفظة شذّ بها راويها، كلّ ذلك في تتبّع لطرق الرّواية ونقدها على منهج السّابقين، ممّا يعني أنّ المنهج أصيل، والكشف تفضّل وفتح وإثراء لا مخالفة أو انحراف عن القواعد والمألوف.

مقارنة بين القدماء والمعاصرين (نقاط التّلاقي والاختلاف):

| الوجه المقارن | القدماء | المعاصرون |
|---|---|---|
| الوسائل المتاحة | قوّة الحافظة، الاستماع المباشر،الرّحلة، المشافهة. | الحافظة، الكتب المطبوعة، الموسوعات الالكترونيّة، برامج البحث. |
| المنهجيّة | "ملكة العلل"، و"الذّوق النّقدي" القائم على الاستقراء الشّامل. | المنهج الاستقرائي التّحليلي المنظّم، مع الاستفادة من تراكم المعرفة. |
| التّحدّيات | صعوبة جمع الطّرق، الاعتماد على الذّاكرة. | نقص المشافهة، احتمال فقدان القرائن الخفيّة. |
| التّأثير على الحكم | حكم قويّ ومبنيّ على إحاطة غير مسبوقة بالرّوايات والرّجال. | حكم منهجي وموثوق، لكن قد يفتقر أحيانا للعمق الذي توفّره المشافهة. |
| الأمثلة | غالبا ما تكون في كتب العلل وتتّسم بالتّعقيد الدّقيق. | تعرض في الكتب الحديثيّة وشروحها مع التّبسيط والتّوضيح. |
| نقطة الالتقاء | كلاهما يعتمد على الأصل الذي وضعه كلٌّ من الشّافعي فابن حجر: "مخالفة الثّقة لمن هو أرجح". | |

**خلاصة المقارنة:**

المعاصرون ورثة منهج القدماء، ويطبّقون نفس القواعد، ولكنّهم يفتقرون إلى بعض الميزات التي كانت للقدماء مثل قوّة الحفظ المطلقة، والمشافهة المباشرة التي تُظهر القرائن الخفيّة. ومع ذلك، فإنّ الأدوات الحديثة (كالموسوعات الإلكترونية المعتمدة في الوقت الحاضر) تسهّل عليهم جمع الطّرق بشكل لم يتوفّر للقدماء، ممّا يساعدهم على تطبيق المنهج بشكل أوسع.

ومع هذا تبقى أهميّة كتب العلل القديمة هي الأساس والمرجع لكلّ من يريد كشف الشّذوذ بدقّة.

**o أهميّة علم العلل و معرفة الحديث الشّاذ في العصر الحديث:**

في عصرنا الحالي، حيث كثرت الدّعاوى والشّبهات حول السّنّة النّبويّة الشّريفة، تبرز أهميّة علم العلل و الكشف عن الحديث الشّاذ بشكل خاص:

- حماية السّنّة من الدّخيل: يساعد هذا العلم على تمييز الرّوايات الضّعيفة أو الشاذّة التي لم تتأكّد نسبتها إلى السّنّة النبويّة الشّريفة، ممّا يحافظ على نقائها.
- صيانة العلم الشّرعيّ واستجلاء المنهج النّبويّ القويم: يساهم علم العلل في صيانة العلم الشّرعيّ واستجلاء المنهج النّبويّ، ويردّ على من يدّعي العشوائيّة في منهج المحدّثين.
- ترسيخ الثّقة في السّنّة: يعزّز علم العلل ثقة المسلمين في السنّة النبويّة كمصدر موثوق للتّشريع، مبينًا أنّ أهل العلم قد بذلوا جهودًا جبّارة لتمحيصها.
- منهج للبحث العلمي: يقدّم علم العلل نموذجًا رائعًا للمنهجيّة العلميّة الدّقيقة في التّعامل مع النّصوص، والتي يمكن أن يستفيد منها الباحثون في مجالات أخرى.
- التّصدّي للشّبهات: يُمكن علم العلل الباحث من الرّد العلميّ الموثق على من يشكّك في الأحاديث الصّحيحة استنادًا إلى روايات شاذّة أو ضعيفة.

**الخاتمة:**

يبرز البحث في الحديث الشاذ أهميّة هذا المصطلح كركيزة أساسيّة في علم العلل، الذي يعدّ محوريًّا في صيانة طرق الوصول إلى السنّة النبويّة الشّريفة. لقد تتبّع البحث رحلة مصطلح الحديث الشّاذ، بدءًا من نشأته على يد الإمام الشّافعي، وصولًا إلى التّعريف الجامع للحافظ ابن حجر العسقلاني. كما أوضح البحث أقسامه المختلفة في السّند والمتن، والحدود الفاصلة بينه وبين مصطلحات أخرى كالمنكر وزيادة الثّقة المقبولة، ممّا يعكس الدقّة المتناهية التي اتّبعها المحدّثون في تمييز الأحاديث.

لقد كشفت الدّراسة عن المنهجيّة الفذّة التي انتهجها أئمّة النّقد في التّعامل مع الحديث الشّاذ، والتي قامت على البحث والاستقراء الشّامل لطرقه، والموازنة الدّقيقة بين الرّوايات، والحكم المبنيّ على "ملكة العلل" المستنيرة بالخبرة والحفظ. وبيّنت الدّراسة أنّ وقوع الشّذوذ من الثّقات على ندرته، لا يطعن في عدالتهم، وإنّما هو نتاج لأسباب موضوعيّة كالسّهو أو تفاوت مراتب الضّبط.

وتتجلّى الآثار العميقة لمعرفة الحديث الشّاذ في كافة مناحي الشّريعة، فهو أساس لرد الأحكام الفقهيّة المبنيّة على روايات ضعيفة، وصيانة العقيدة من الشّبهات، وتنقية السنّة النبويّة من أي دخل أو خطأ، ممّا يعززّ ثقة المسلمين في هذا المصدر التّشريعي العظيم.

إنّ الموازنة بين منهج القدماء والمعاصرين في كشف الشّذوذ تؤكّد على أصالة المنهج واستمراريّته. لقد وضع القدماء بملكتهم الحافظة وحسّهم النقديّ الأسس، وكشفوا الأمثلة العميقة للشّذوذ، فكانوا بحقّ بناة هذا الصّرح العلميّ. والمعاصرون، رغم افتقارهم لبعض جوانب قوّة القدماء كالملكة الحافظة الشّاملة، إلاّ أنّهم يسيرون على خطاهم ويستفيدون من تراثهم العظيم، معزّزين ذلك بالوسائل الحديثة التي تيسّر جمع الطّرق وتتّبعها بكفاءة غير مسبوقة.

فرغم اختلاف الأدوات المتاحة، ظلّ الجوهر النّقدي ثابتًا، وهو مخالفة الثّقة لمن هو أرجح. وهذا يؤكّد أنّ علم العلل ليس مجرد تراث تاريخيّ، بل هو منهج علميّ حيوي يتجدّد عطاؤه في كلّ عصر، ليظلّ درعًا واقيًا للسنّة النبويّة، ويقدّم نموذجًا يحتذى به في البحث العلميّ الدّقيق والموضوعيّ في مواجهة الشّبهات والتحديّات المعاصرة. إنّ إدراك هذا الجانب الدّقيق من علوم الحديث لا يثري المعرفة فحسب، بل يعمّق الإيمان ويعزّز اليقين بسلامة المنهج الذي حفظ لنا سنّة نبينا ﷺ.

إنّ صيانة السنّة من الأوهام والأخطاء، والحرص على نقائها، هو دليل ساطع على حفظ الله لدينه، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر:٩).

هذا، والله أعلم، سبحانك اللّهم وبحمدك أشهد ألّا إله إلّا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

**أهم المصادر والمراجع:**


- أبو داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السّجستاني .**سنن أبي داود** .تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م.

- أرشيف "ملتقى أهل الحديث :"**شذوذ لفظة (بيمينه) في حديث (يعقد التسبيح بيده) .. للشّيخ الطريفي** .ص٢٠٨ .https://al-maktaba.org/book/٣١٦٢١/٢٨٢#p٥
- الألباني، أبو عبد الرّحمان محمد ناصر الدّين بن الحاج نوح .**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** .مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٥م.
- الألباني، أبو عبد الرّحمان محمد ناصر الدّين بن الحاج نوح .**سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمّة** .الرياض، مكتبة المعارف، ط. جديدة، ٢٠٠٦م.
- ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرّحمن .**مقدمة ابن الصّلاح في علوم الحديث** .تحقيق صلاح الدين الناهي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي .**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** .مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ٢٠٠٠م.
- التّرمذي، محمد بن عيسى .**العلل الكبير** .تحقيق صبحي السّامرائي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٩م.
- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النّيسابوري .**معرفة علوم الحديث** .ت السيد معظم حسين، دار الكتب العلميّة بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
- الدّارقطني، علي بن عمر .**العلل الواردة في الأحاديث النبويّة** .تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ٢٠٠٠م.
- الدّاودي، يوسف بن جودة يس .**شرح المنظومة البيقونيّة** .دار الأندلس للطّباعة، مصر، (مستل من حولية كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية العدد الرابع والثلاثون لعام ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.(
- الذّهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد .**ميزان الاعتدال في نقد الرّجال** .ت علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان، ط١، ١٩٦٣م.
- السّيوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدّين .**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** .ت أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- الشافعي، محمد بن إدريس .**الرسالة** .تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٤٠م.
- عتر، نور الدين عتر الحسني .**منهج النقد في علوم الحديث** .دار الفكر، دمشق، سورية، ط٣، ١٩٨١م، ص٤٢٨.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري .**المسند الصحيح** .تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ط١.
- النّووي، يحيى بن شرف .**شرح صحيح مسلم** .دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ١٩٧٢م.